الأمم المتحدة
S/2025/122
مجلس الأمن
Distr.: General
27 February 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب مني أعضاء مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة من رئيسة مجلس الأمن (S/2024/868)، تقديم تقييم شامل للسياق الراهن في هايتي ولجهود الأمم المتحدة والجهود الدولية المبذولة حاليا في هذا البلد. وطلب أعضاء المجلس صدور توصيات على المستوى الاستراتيجي تشمل مجموعة كاملة من الخيارات المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة، مع مراعاة الدروس المستفادة من البعثات السابقة والتطورات السياسية ومن البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. وينبغي أن تستند التوصيات إلى منظور طويل الأجل للحفاظ على الأمن والاستقرار، مع معالجة الأسباب الجذرية للأزمة المتعددة الأبعاد السائدة في البلد. وأشار الطلب إلى الرسالة المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة من رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي في هايتي إلى الأمين العام (S/2024/765، المرفق)، التي تحثّ على تحويل البعثة إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وأجرت الأمانة العامة التقييم الذي طلبه مجلس الأمن، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وأُجريت مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الوطنيين، ومن بينهم أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي، ورئيس الوزراء، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وقيادة الشرطة الوطنية الهايتية. وضمت مشاورات أخرى أعضاء مجلس الأمن، ودول أعضاء من المنطقة، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، بالإضافة إلى قيادة البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. واستمعت الأمانة العامة إلى مجموعة من الآراء بشأن الدور المحتمل للأمم المتحدة في المستقبل في هايتي، ومن بينها إمكانية تحويل البعثة إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تيسر توفير دعم دولي فوري وقوي ومستدام لتحييد العصابات المسلحة.

السياق الحالي

لا تزال هايتي تمر بمرحلة انتقالية هشة على الصعيد السياسي عقب اغتيال الرئيس جوفينيل موييز في تموز/يوليه 2021. حيث أن التقدم المحرز على صعيد استكمال خريطة الطريق المتعلقة بإجراء الانتخابات وباستعادة المؤسسات الديمقراطية بحلول شباط/فبراير 2026، كما هو متوخى في ترتيبات الحكم المتخذة في 11 آذار/مارس 2024، اتسم بالتفاوت. فقد أنشئت هيئات انتقالية من بينها المجلس الرئاسي الانتقالي، ورئيس الوزراء المؤقت، والحكومة، والمجلس الانتخابي المؤقت، واللجنة التوجيهية للمؤتمر الوطني، وهي بمثابة آلية تسعى إلى زيادة مشاركة المواطنين في تحديد حلول للأزمة، بما فيها الإصلاح الدستوري. غير أن النزاعات بشأن تقاسم السلطة أدت، رغم انخفاض وتيرتها في الأشهر الثلاثة الماضية،

070325 060325 25-02657 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

إلى إبطاء وتيرة تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية. وتساهم ادعاءات الفساد التي لم يُفصل فيها بعد والتي تطال ثلاثة من أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي في إضعاف ثقة الجمهور.

وأدت عملية الانتقال السياسي التي طال أمدها إلى فسح المجال أمام العصابات لتحدي سلطة الدولة. وعلى النحو المبيّن في مختلف التقارير التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى مجلس الأمن، استفادت العصابات بشكل متزايد من الأرباح المتأتية من الجريمة المنظمة – مثل الاختطاف وابتزاز الأموال والاتجار بالمخدرات – للحصول على الاستقلال المالي. وفي بعض الأحيان، ذهب العديد من العصابات إلى أبعد من كونها مجرد وكلاء للنخب الاقتصادية والاجتماعية. وأصبحت أيضا هجمات العصابات أكثر تنظيماً، وهو ما يُظهر تحسن عملية التخطيط وتطوّر الأساليب المستخدمة وإمكانية الوصول إلى أسلحة ثقيلة. وتجلّى هذا الاتجاه في الهجمات الكبيرة التي نفذت في آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر 2024 في بورت أو برنس ومقاطعة أرتيبونيت، حيث استغلت العصابات لحظات عدم الاستقرار السياسي وأظهرت قدرتها على شن هجمات منسقة وواسعة النطاق. ومن المرجح أن تتصاعد أعمال العنف بشكل كبير خلال الفترة الانتخابية المقبلة، مع سعي قادة العصابات إلى الظهور بمظهر جديد باعتبارهم جهات فاعلة سياسية من أجل اكتساب الحصانة والشرعية.

وتتألف العصابات بشكل رئيسي من شبان وفتيان تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و 30 عاما، ويجنَّدون في المناطق الأشدّ فقرا. وتُرغم النساء والفتيات على إقامة علاقات مع أفراد العصابات، ويُستخدم الأطفال كمراقبين أو سعاة أو دروع بشرية أو مقاتلين. وتشير التقديرات إلى أن الأطفال يشكلون ما بين ثلث ونصف مجموع أعضاء العصابات. ومن النادر أن يترك الأعضاء صفوف العصابات لأن المنشقين يتعرضون لعقاب شديد وتُستهدف عائلاتهم انتقاما منهم. ولا توجد حكومة أو جهة دولية شريكة تدعم اليوم الأطفال والشباب والنساء الذين يسعون إلى المغادرة.

وأدى العنف المرتبط بالعصابات إلى مقتل ما لا يقل عن 601 5 شخص في عام 2024، ويمثل هذا العدد زيادة تتجاوز الألف شخص مقارنة بعام 2023. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعدمت إحدى العصابات، وفقا للتقارير، ما لا يقل عن 207 أشخاص خلال عدة أيام، وقامت بحرق الجثث أو تقطيع أوصالها لإتلاف الأدلة. وتُظهر مجزرة ارتُكبت في بونت – سوانديه، بأرتيبونيت، وقُتل فيها 100 شخص إثر هجوم شنته عصابة في 3 تشرين الأول/أكتوبر، مدى توسع العصابات خارج العاصمة وضرورة زيادة قدرة الشرطة على التنقل وتعزيز قدراتها الأخرى.

ولا يزال العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات مثيرا للقلق. ويُستخدم الاغتصاب، بما يشمل الاغتصاب الجماعي المقترن بالتشويه أو الإعدام، لإرهاب المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات. ويؤدي ضعف الإنفاذ القضائي إلى إفلات مرتكبي هذه الفظائع من العقاب على نطاق واسع.

والمقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت، اللتان تمثلان أكثر من 40 في المائة من الناخبين، هما الأكثر تضررا من العصابات. وبات معظم أجزاء العاصمة (المقاطعة الغربية) خارج سيطرة الدولة، وتدير العصابات الحواجز التي تنصبها على الطرقات وتتصرف باعتبارها سلطة الأمر الواقع. وأدى العنف والإكراه إلى اضطرابات في توفير السلع والخدمات العامة، وهو ما أدى إلى تعميق مشاعر الاستياء بين المجتمعات

المحلية والدولة. وتعجز السلطات الحكومية، بما فيها الشرطة، عن الوصول إلى العديد من المناطق التي تسيطر عليها العصابات منذ سنوات أو عن الاحتفاظ بوجود دائم لها في هذه المناطق.

وتتعرض البنية التحتية الاستراتيجية للهجمات المتكررة – ومن بينها المحطات الكهربائية والمصانع وكابلات الألياف البصرية ومرافق الوقود. وتزداد عزلة منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، إذ لا تزال الرحلات الجوية التجارية من المطار الدولي الرئيسي في البلد وإليه معلقة إثر وقوع حوادث إطلاق نار على طائرات في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتسيطر العصابات أيضا على جميع الطرق الرئيسية لدخول العاصمة ومغادرتها، بحيث أنها تطوق المدينة فعليا.

ويظهر تآكل سلطة الدولة بشكل واضح في تدمير البنية التحتية للشرطة. فقد كان لدى هايتي 412 مرفقا للشرطة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، من بينها 67 مرفقا متوقفا عن العمل ويوجد نحو 70 في المائة من هذه المرافق في المقاطعة الغربية. ويقع العديد منها في المناطق التي تسيطر عليها العصابات أو ألحقت بها أضرار من جراء الحرائق أو هُدّمت. ويبلغ عدد السجون في البلد 21 سجنا، من بينها سبعة سجون غير صالحة للاستخدام نتيجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بها على يد العصابات، وهي تشمل أكبر ثلاثة سجون، وتقع جميعها في المقاطعة الغربية. وعُطلت قدرة المحكمتين الابتدائيتين الموجودتين في بورت أو برنس وكروا دي بوكيه على أداء أعمالهما بفعل هجمات العصابات.

وتتعرض المستشفيات والمدارس أيضا لعنف العصابات بشكل متكرر. وعلى الصعيد الوطني، لا تزال 28 في المائة فقط من المرافق الصحية للعلاج الداخلي تعمل بكامل طاقتها، بينما أغلقت 54 في المائة منها أبوابها، وتعمل 18 في المائة منها بأقل من طاقتها الكاملة. وفي منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، لا تزال 43 في المائة من المرافق الصحية للعلاج الداخلي عاملة، ولكن 38 في المائة منها أغلقت أبوابها بسبب انعدام الأمن. ولا يزال هناك أكثر من 000 1 مدرسة مغلقة بسبب العنف، وهو ما يحرم حوالى 000 200 طفل من التعليم اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2025. ومنذ اغتيال الرئيس موييز، ارتفع عدد النازحين داخليا، فانتقل من 000 330 شخص قبل عام إلى أكثر من مليون شخص حاليا فيما يواصل الهايتيون الفرار من عنف العصابات. ويتمثل أحد التحديات الإضافية التي تواجه البلد في الإعادة القسرية المرتقبة لعدد كبير من الهايتيين، مما يزيد البيئة المتقلبة تعرضا للضغط.

وأدى تصاعد العنف إلى إعاقة الوجود الدولي في بورت أو برنس بشدة. وأرغمت المخاطر الأمنية وقلة تدابير التخفيف على إجراء تخفيض مؤقت كبير في عدد موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين وموظفي المنظمات غير الحكومية. وخيار الإجلاء الرئيسي المتبقي لديهم هو طائرة مروحية واحدة تابعة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة تتسع لـ 14 راكبا، مع العلم أنها تعرضت لإطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويشكل الطابع غير المؤكد لتمويل المانحين تحديا كبيرا أمام استمرار هذه الخدمة. وفي كانون الثاني/يناير 2025، فتحت عصابات النار على مركبات دبلوماسية يسهل التعرّف عليها، وهو ما تسبب في مقتل شخص وإصابة ستة آخرين.

الأسباب الجذرية

عنف العصابات هو تجسيد لأسباب أعمق لعدم الاستقرار تضرب بجذورها في الهياكل السياسية الضعيفة، والحكم الاستبدادي، والفساد، وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم المساواة، وتخلف النمو. وقد تعذّر على مؤسسات الدولة الهشة تقديم الخدمات الأساسية لأنها تشكو من سوء استخدام الأموال العامة

والمساعدات الدولية على نطاق واسع. وتتفاقم هذه الحالة بسبب المصالح السياسية والاقتصادية التي تقاوم بناء دولة تدار شؤونها جيدا وتحكمها سيادة القانون، وذلك بهدف احتكار الوصول إلى السلطة السياسية والأسواق. وتشمل أسباب الاستياء الشائعة فساد الدولة والإفلات من العقاب، وهذا ما يبرزه الغضب الذي تثيره ادعاءات اختلاس الأموال من برنامج بتروكاريبي النفطي، وادعاءات الفساد التي لم يحسم فيها ضد ثلاثة من أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي، وادعاءات التحالف الشائن بين الجماعات الإجرامية والنخب الاقتصادية والسياسية.

وعلى مدى العقدين الماضيين، ولا سيما منذ اغتيال الرئيس موييز في تموز/يوليه 2021، تصاعد انتشار الأسلحة النارية بشكل غير مشروع، وهو ما أدى إلى تأجيج حالة عدم الاستقرار وسيطرة العصابات على المناطق. وقدّر تقرير صادر في عام 2020 عن اللجنة الوطنية الهايتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة يصل إلى 000 500 سلاح. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن حوالى 80 في المائة من الأسلحة النارية المتجهة إلى هايتي، التي صودرت بين عامي 2020 و 2022 وقُدمت إلى مكتب الولايات المتحدة الأمريكية المعني بالكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات ليتولى تعقبها، قد جرى تصنيعها في الولايات المتحدة أو استيرادها منها. وتشمل الأسلحة المهرّبة بشكل رئيسي من الولايات المتحدة في الوقت الحاضر أسلحة نارية ذات قوة تدميرية عالية. وأفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن بعض أنواع البنادق الموجودة في أيدي العصابات تشير إلى وجود طرق بديلة تتيح تهريب الأسلحة من أمريكا الجنوبية. ويتسبب الفساد داخل أجهزة إنفاذ القانون وشركات الأمن الخاصة ومصلحة الجمارك والدوائر السياسية في تسهيل تجارة الأسلحة هذه.

وأدى اقتران وجود الشبكات الإجرامية عبر الوطنية بضعف الحوكمة والفساد المستشري إلى وقوع أزمة اتجار بالأسلحة النارية. وعلى الرغم من جزاءات الأمم المتحدة ومن حظر توريد الأسلحة الذي فرضته، ما زالت العصابات تحصل على أسلحة ذات عيار ثقيل وطائرات مسيّرة ومعدات للرؤية الليلية، متفوقة في ذلك على الشرطة الوطنية الهايتية والقوات المسلحة الهايتية. ولا تزال عمليات ضبط الأسلحة ضئيلة، في حين تواكب مسارات التهريب الواقع المتغير، مستغلةً الفساد وضعف القدرة على الإنفاذ. وأدى ضعف النظم المستخدمة لإدارة مخزونات الأسلحة وانعدام المساءلة والفساد إلى فسح المجال أمام تسريب الأسلحة إلى العصابات والكيانات الخاصة.

القدرات الأمنية الوطنية

تتولى الشرطة الوطنية الهايتية قيادة عمليات مكافحة العصابات، بدعم من القوات المسلحة الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، التي بدأت في الانتشار في 25 حزيران/يونيه 2024. إلا أن الشرطة الوطنية تفتقر إلى القدرة على الحفاظ على سيطرتها بعد العمليات، وهو ما يمكّن العصابات من استعادة سيطرتها على المناطق. وتشكو الشرطة الوطنية، بعد مرور ما يقرب من 30 عاما على تأسيسها، من نقص حاد في الموظفين ومن عدم تجهيزها تجهيزا كافيا، وتعاني من سوء إدارة مواردها ومن الفساد والتدخلات السياسية. وأدى التحول المفاجئ في المشهد الأمني في هايتي في السنوات الأخيرة إلى إجهاد قوة الشرطة، مما يستدعي الانتقال من إدارة القلاقل المدنية إلى إجراء عمليات معقدة تهدف إلى مكافحة العصابات – ولا تستطيع جهود التجنيد والتدريب والشراء المبذولة حاليا تلبية هذه الحاجة. ويضاف إلى ذلك ازدياد مستوى تناقص أفراد الشرطة بشكل كبير.

وعلى الرغم من زيادة التمويل الحكومي للشـــرطة الوطنية الهايتية – بما في ذلك 227,16 مليون دولار، أو ما يعادل 9,27 في المائة من الميزانية الوطنية للفترة 2024–2025 – فهي لا تزال تعاني من نقص في الموارد. وزادت الاعتمادات المخصصـة للشرطة الوطنية للفترة 2024–2025 بنسبة 32,94 في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وتقدم الجهات المانحة على صعيد ثنائي المعدات والتدريب، بينما تقدم الأمم المتحدة الدعم الاســتراتيجي والاســتشــاري وتدير صــندوقا لإضــفاء الطابع المهني على الشــرطة (يُعرف باسم الصندوق المشترك للتبرعات) يبلغ رصيده الآن 25,9 مليون دولار مقابل رصيد مستهدف قدره 28 مليون دولار.

ويؤدي ضــعف إدارة ومراقبة الحدود في هايتي إلى تفاقم التهديدات الأمنية. والقدرات المؤســسـية المحدودة، والبنية التحتية غير الملائمة، والفســاد، وقلة الموارد عوامل تعيق إنفاذ الضــوابط الجمركية في الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية البرية. وتشـير تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، التي يبلغ طولها 391 كيلومترا، لا يزال يســهل اختراقها بدرجة كبيرة، إذ يوجد فيها أربعة معابر رسمية فقط وأكثر من 80 مسلكا غير قانوني معروفا، وهو ما يسهّل التدفق غير المشروع للأسلحة والذخيرة والبضائع المهربة والمخدرات والأشخاص.

ولا يزال الخط الســاحلي في هايتي، الذي يبلغ طوله 771 1 كيلومترا، معرضــا للاختراق إلى حد كبير بسبب النقص في القدرات الذي تشكو منه الدوريات وقلة آليات المراقبة. ويعمل خفر السواحل الهايتي تحت إشراف الشرطة الوطنية، معتمدا على ثلاثة زوارق فقط صالحة للاستخدام وعلى أقل من 150 فردا، وهو ما يترك الباب مفتوحا أمام عمليات الاتجار والأنشطة الإجرامية الأخرى عبر نقاط دخول حرجة. وتشكل موانئ مثل ميناء بورت دو بيه في شــمال غرب البلد وموانئ أصــغر حجماً في الجنوب بؤرا للاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص. وتزايد هجمات العصابات، في الآونة الأخيرة، على العتاد البحري في خليج بورت أو برنس واقع يسلط الضوء على المخاطر الأمنية المتنامية. ومن الأمور الضرورية للتصدي للجريمة العابرة للحدود تعزيز القدرات التشــغيلية، وتحســين التنســيق بين الوكالات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية على الصعيد الإقليمي، والاستثمار في التكنولوجيا.

وتضــم القوات المســلحة الهايتية، التي أعيد تشــكيلها في عام 2017 بعد حلها في عام 1995، حوالى 865 فردا، من بينهم 124 امرأة، ولكنها لا تزال تعاني من ضــعف في التجهيز. وهي تؤدي منذ عام 2024 دورا متناميا في دعم عمليات الشــرطة الرامية إلى مكافحة العصــابات، محافظةً على الأمن في المناطق المســتعادة. وبدأت حملة لتجنيد 500 1 من الطلاب العســكريين في آب/أغســطس 2024. وخصصت الميزانية الوطنية للفترة 2024–2025 زيادة كبيرة في اعتمادات القوات المسلحة بلغت 53 مليون دولار (حوالي 7 بلايين غورد هايتي)، مقارنةً بزيادة 9,8 ملايين دولار (1,295 بليون غورد) في الميزانية السابقة. وتتلقى القوات المسلحة تدريبا من شركاء ثنائيين، إلا أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ليس له ولاية بالتعامل معها.

الدروس المستفادة

قامت بعثات الأمم المتحدة السابقة باستثمارات كبيرة في تطوير الشرطة وبناء قدراتها لاستعادة ســلطة الدولة في المناطق المتضــررة من عنف العصــابات. وفي عام 2004، أذن مجلس الأمن للدول الأعضــاء بنشــر القوة المؤقتة المتعددة الجنســيات في هايتي لفترة قصــيرة من أجل المســاعدة في تحقيق

الاستقرار في بورت أو برنس ومناطق أخرى. وأعقبتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي دعمت بناء قدرات الشرطة من خلال التدريب وتطوير البنية التحتية، إلى جانب تقديم المساعدة التشغيلية واللوجستية، وساعدت البعثة في إضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة الوطنية الهايتية التي ازداد قوامها من 500 2 فرد في عام 2004 إلى 800 14 فرد عند إغلاق البعثة في عام 2017.

وخلال الفترة التي نشرت فيها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، تباطأت وتيرة التوظيف في الشرطة الوطنية، ويعزى ذلك جزئياً إلى نقص تمويل المانحين المخصص لخطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2017-2021، بحيث بلغ قوامها 404 15 أفراد بحلول عام 2019 عندما أغلقت البعثة.

واعتمد نجاح بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في التصدي لعنف العصابات على العمليات المشتركة بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة وأفراد الشرطة الوطنية الهايتية، وعلى الاستخدام الصارم للقوة المأذون به في الولاية، وجمع المعلومات بفعالية. ووفّرت شبكة استخبارات في مجال حفظ السلام معلومات قيّمة، وعززت الإلمام بالحالة السائدة ودقة التخطيط. وكان تواصل قوات الأمم المتحدة مع المجتمعات المحلية وإجراء المشاريع السريعة الأثر من أجل بناء الثقة من الأمور الأساسية أيضا.

وافترض الانتقال من مرحلة حفظ السلام في تشرين الأول/أكتوبر 2019 استمرار تطوير الشرطة والاستقرار السياسي. وتؤكد الدروس المستفادة من تجارب الماضي ضرورة تطوير الشرطة على نحو مستدام ووضع استراتيجيات طويلة الأجل يُمسَك بزمامها على المستوى الوطني، وذلك من أجل التصدي لأشكال الترابط المعقدة بين المصالح السياسية والاقتصادية، ومظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وظاهرة العصابات في البلد. وإذا لم يكن هناك التزام سياسي وطني بهذه الأولويات ولم يوفَّر دعم دولي منسق ثابت في نفس الاتجاه، ستبقى المكاسب الأمنية مكاسب مؤقتة.

الدعم الدولي

ترد فيما يلي لمحة عامة عن التدابير الثلاثة المأذون بها حاليا من قبل مجلس الأمن لتعزيز الاستقرار السياسي والمساعي الحميدة والأمن في هايتي، فضلا عن التحديات التي تواجهها: (أ) مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وهو عبارة عن بعثة سياسية خاصة أنشئت في عام 2019؛ (ب) نظام الجزاءات الذي استُحدث في عام 2022؛ (ج) البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني المأذون بها في عام 2023. وفيما يتعلق بالتدبيرين الأخيرين، تصرّف المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فقرر أن الحالة في هايتي لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وللاستقرار في المنطقة. ومذ ذاك، تفاقمت الأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي بشكل كبير.

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

في عام 2024، بلغت العصابات من الغطرسة حدا أدى إلى إجهاد إمكانات البنية التحتية الأمنية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وهو ما قاد إلى إجراء إجلاءين جزئين للموظفين. ونتيجة تعليق الرحلات الجوية التجارية للولايات المتحدة إلى بورت أو برنس منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2024 أصبح

موظفو المكتب الذين لا يزالون يعملون بعدد محدود في بورت أو برنس يعتمدون على الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة للتنقل من العاصمة وإليها.

ويقوم المكتب ببذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم الاستراتيجي والاستشاري للحكومة. وهو مكلف بتحسين وتعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون، والحفاظ على بيئة يسودها السلام والاستقرار وتعزيز هذه البيئة بسبل منها الحوار الوطني الشامل بين الهايتيين، وتعزيز حقوق الإنسان. ويساعد المكتب الحكومة في تعزيز قدرات الشرطة، والتخطيط لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وإجرائها، والحد من العنف المجتمعي، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والمساءلة عنها، وتعزيز إدارة مصلحة السجون، والنهوض بإصلاح قطاع العدالة.

ولا يزال دور المكتب في دعم السلام والأمن أساسيا لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وتُعد ولاية هذه البعثة ضرورية للحفاظ على المكاسب الأمنية المحققة، إذ تعمل على المضي قدما في تطوير مؤسسات الشرطة الوطنية وعلى زيادة عدد أفراد قوة الشرطة وتعزيز نزاهتها. ودورها الاستشاري في المساعدة على تنفيذ استراتيجية وطنية للحد من عنف العصابات والعنف المجتمعي، بما في ذلك العنف الجنساني، أمر ضروري أيضا. ويساعد الدعم الذي يوفره المكتب في مجال حقوق الإنسان في تعزيز الامتثال لحقوق الإنسان في صفوف الشرطة الوطنية.

وبالإضافة إلى قطاع الأمن، يؤدي المكتب دورا رئيسيا في دعم التحول الديمقراطي في البلد. فلإن كانت الانتخابات تشكل أولوية، فهي ليست سوى خطوة أولى في عملية سياسية أوسع نطاقاً. وعمل المكتب على توسيع نطاق الحوار بقيادة هايتية، وستكتسي مساعيه الحميدة أهمية حاسمة في ضمان الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار ترتيبات الحكم الانتقالية المتخذة في 11 آذار/مارس 2024.

ومن المقرر إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وحيث إن المشاركة السياسية المجدية للمرأة والشباب أمر أساسي، من المتوقع أن يواصل المكتب جهوده في هذا المجال.

نظام الجزاءات

إن نظام جزاءات الأمم المتحدة، الذي فرضت بموجبه تدابير لحظر السفر وتجميد الأصول محددة الأهداف ولحظر توريد الأسلحة، يتيح إمكانات هائلة للمساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للأزمة. وفي الوقت الحاضر، لا تزال معرفة السلطات الهايتية وأصحاب المصلحة الآخرين بجزاءات الأمم المتحدة محدودة جدا. وأدى انعدام التنفيذ على المستوى الداخلي والتقاعس عن تنفيذ الجزاءات إلى تدن في فعالية نظام الجزاءات، وهو ما حال دون أن يكون له تأثير. وفضلا عن ذلك، لم يدرج سوى سبعة أفراد على قائمة الجزاءات، من بينهم ستة أفراد من العصابات. وتبقى تدابير الجزاءات، لا سيما إذا طُبقت على قائمة أوسع من الأفراد، عنصراً أساسياً في استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني

تتولى البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني مهمة تقديم الدعم، بما فيه الدعم التشغيلي، إلى الشرطة الوطنية الهايتية في إعادة إرساء الأمن، وضمان الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتأمين البنية التحتية الحيوية. وتُعتبر قواعد الاشتباك الصارمة الخاصة بالبعثة ضرورية لتحقيق هذه

الأهداف. ولكن لا تزال البعثة في مرحلة الانتشـــار وتفتقر إلى القدرات والمعدات اللازمة لإجراء العمليات على نحو مستدام. ووصل عدد أفرادها مؤخرا إلى 000 1 فرد قادمين من بليز، وجامايكا، وجزر البهاما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكينيا التي تعدّ بلد القيادة. ويمثل عدد الموظفين الحالي 40 في المائة من الأفراد المتوخى نشـــرهم في مفهوم العمليات والبالغ 500 2 فرد. ونظراً لتصـــاعد عنف العصـــابات، قد تكون هناك حاجة إلى قوات إضـــافية (لا ينص قرار مجلس الأمن 2699 (2023) الذي يأذن بإنشـــاء البعثة وقراره 2751 (2024) الذي يمدد ولايتها حتى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2025 على حد أقصى لعدد الأفراد النظاميين).

ومن أجل عزل العصابات وضبط الأمن في المناطق الرئيسية، ولا سيما في منطقة بورت أو برنس الحضـــرية الكبرى والمنطقة الســـفلى من مقاطعة أرتيبونيت، ينبغي تدعيم البعثة المتعددة الجنســـيات للدعم الأمني بوحدات شرطة متخصصـة من أجل حماية البنية التحتية الحيوية، مثل الموانئ والمطارات ومحطات النفط والطرق الرئيسية. ويجب أن تسند للبعثة ولاية واضحة لضبط الأسلحة والذخيرة وغيرها من الأعتدة غير المشـــروعة وجمعها وتســـجيلها والتصـــرف فيها، بالتنســـيق مع الشـــرطة الوطنية الهايتية، إلى جانب ولايتها المتمثلة في دعم إعادة نشر وحدات الشرطة والجمارك في جميع نقاط الدخول إلى البلد، وإجراء غير ذلك من أنشطة مراقبة الحدود.

وأقامت البعثة المتعددة الجنســـيات للدعم الأمني مقرها بالقرب من مطار بورت أو برنس الدولي. وأقيمت في مواقع أخرى ثلاث قواعد أمامية للعمليات من أصـــل 12 قاعدة يتوخى إنشـــاؤها في مفهوم العمليات. وتشـــييد ســـائر القواعد أمر أســـاســـي للبعثة والشـــرطة الوطنية الهايتية من أجل ضـــبط الأمن في المناطق المستعادة من العصابات وإيواء الأفراد الإضافيين. وتدعم البعثة الشرطة الوطنية في إجراء العمليات والدوريات الرامية إلى مكافحة العصـــابات، بما يتيح حماية الســـكان واســـتعادة هياكل البنية التحتية الحيوية وصـــد هجمات العصـــابات. غير أن الثغرات الحرجة في مجالات التنقل والدعم الذاتي والتنســـيق تحد من فعاليتها التشغيلية.

وتعتمد البعثة المتعددة الجنســـيات للدعم الأمني على الجهات المانحة للحصـــول على المعدات الأساسية. والعديد من مركباتها المصفحة غير مناسبة للبيئة الحضرية في بورت أو برنس. وأدى النقص في قطع الغيار إلى جعل 50 في المائة من المركبات القتالية غير صالحة للاستخدام. وتؤدي أوجه القصور في القدرات التمكينية، التي تشـمل المسـاندة الجوية والدعم الطبي ونظم الاتصـالات، إلى الحد أكثر من فعالية البعثة وإلى إثارة المخاوف بشـأن سـلامة الأفراد. وتتطلب البعثة قدرات اسـتخباراتية أقوى لتخطيط عمليات الدعم الأمني المشتركة وتنفيذها بفعالية. وينبغي النظر في إنشاء وحدات متخصصة إضافية للخروج بأفكار عملية في مجال التخطيط التشغيلي.

ولا يزال منصـــب الممثل الخاص للبعثة المتعددة الجنســـيات للدعم الأمني، المنصـــوص عليه في مفهوم العمليات، شـاغرا وهو منصـب بالغ الأهمية. فدوره حيوي في توفير التمثيل والتنسـيق الاسـتراتيجيين للبعثة، بما يضـمن المواءمة بين احتياجاتها التشـغيلية وقلة الموارد. وتعيق هذه الفجوة تحديد أهداف مشـتركة ورسم مسار يكون واضحا للبلدان المساهمة بأفراد وأموال ومعدات في البعثة.

ومع تمديد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني حتى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2025 تطرح التساؤلات بشأن استدامة التمويل، مما يلقي بظلال من الشك على استمرارية عملياتها. وأذن مجلس الأمن بموجب قراره 2699 (2023) بنشـــر البعثة على أن يكون مفهوماً أن تُتحمّل التكلفة من التبرعات والدعم

المقدم من فرادى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. ويبلغ الرصيد النقدي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي طلب مجلس الأمن إنشاءه لتيسير تقديم التبرعات للبعثة 110,8 ملايين دولار قدمتها إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة، ويبلغ رصيده النقدي غير المخصص 48 مليون دولار. ولكن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير.

الأهداف والخيارات والاستراتيجية

استنادا إلى تحليل السياق، حُدد هدفان عامان هما: (أ) في الأجل المتوسط، الحد بشكل كبير من سيطرة العصابات على المناطق في العاصمة وفي مقاطعة أرتيبونيت وعلى البنية التحتية الحيوية – وهي الموانئ والمطارات والطرق الوطنية؛ و(ب) في الأجل الطويل، توطيد وتعزيز هياكل الأمن والحوكمة لضمان الاستقرار الدائم، ودعم سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للجميع. وتشكّل حماية السكان من عنف العصابات غاية رئيسية لكلا الهدفين تستدعي اتباع نهج شامل يراعي الاعتبارات الجنسانية. وينبغي السعي إلى تحقيق الهدفين معا بشكل متزامن مع التشديد على الهدف المتوخى في الأجل المتوسط.

الهدف المتوخى في الأجل المتوسط

لتحقيق الهدف المتوخى في الأجل المتوسط، ينبغي بلوغ الغايات التالية: (أ) حرمان العصابات من السيطرة على المناطق الرئيسية والبنية التحتية في بورت أو برنس وأرتيبونيت، اللتين تشكلان المركز الغذائي للبلد، ومنع انتقالها مع أسلحتها إلى أجزاء أخرى من هايتي؛ (ب) الحفاظ على وجود دائم للمكلفين بإنفاذ القانون في المناطق المستعادة وضمان الأمن الشامل؛ (ج) ضبط الأمن في الموانئ والمطارات والطرق الوطنية الرئيسية وجعلها صالحة للاستخدام بشكل كامل؛ (د) استعادة ثقة المجتمع في أجهزة إنفاذ القانون فيما يتم الحدّ من انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال الفساد في صفوف المكلفين بإنفاذ القانون؛ (هـ) تهيئة الظروف لإحراز التقدم في العملية السياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات شاملة للجميع وتشاركية وذات مصداقية؛ (و) الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والسلع غير المشروعة الأخرى الموجهة إلى هايتي.

ولتحقيق هذه الغايات، سيتعين دعم الشرطة الوطنية الهايتية بعنصر شرطة وعنصر عسكري مجهزين تجهيزاً جيداً، مع تمتع الوحدات بأثر خفيف وقدرة عالية على التحرك. ويجب أن تسند لأي بعثة تضطلع بعمليات رامية إلى تحييد العصابات المسلحة ولاية قوية بموجب الفصل السابع من الميثاق وأن تتاح لها إمكانية استخدام القوة وليس فقط كملاذ أخير، مع التزامها في الوقت نفسه بشكل صارم بقواعد الاشتباك المتفق عليها.

الخيارات

أجرت الأمانة العامة تقييماً شاملاً لمجمل الخيارات المطروحة بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة لتحقيق الهدف المتوخى في الأجل المتوسط المتمثل في الحد بشكل كبير من سيطرة العصابات على المناطق.

ولا يُعتبر تحويل البعثة إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة خياراً ممكناً في هذه المرحلة وفقا للتقييمات. وسيكون من الممكن النظر في إجراء هذا التحويل عندما يتحقق تقدم كبير في الحد كثيرا من سيطرة العصابات على المناطق.

وينبغي أن يستند أي خيار واقعي إلى استراتيجية مزدوجة المسار تضطلع في إطارها الأمم المتحدة بأدوار جديدة لتمكين البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني والشرطة الوطنية والسلطات الهايتية من الحد كثيرا من سيطرة العصابات على المناطق من خلال إنفاذ السلام. ويتطلب ذلك صدور ولاية قوية تأذن باستخدام القوة، وتوافر القدرات اللازمة لتنفيذ عمليات محددة الأهداف ضد العصابات، على النحو المبين في الفقرات السابقة.

1 - تمكين البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بتوفير الدعم اللوجستي والتشغيلي للأمم المتحدة

في المسار الأول، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم الدعم اللوجستي والتشغيلي للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، بما يعزز قدرتها على القيام بعمليات فعالة لمكافحة العصابات. وستمثّل البعثة، بعد نشرها بشكل كامل وتزويدها بالموارد الكافية، الحل الأكثر قابلية للتطبيق لتحقيق الهدف المتوخى على الأجل المتوسط المتمثل في الحد من سيطرة العصابات على المناطق. وتكمن الميزة النسبية للبعثة في السياق الحالي مقارنة بعملية محتملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في إسناد ولاية قوية لها تجيز لها استخدام القوة للقيام بعمليات محددة الأهداف مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية ضد العصابات.

ومن الأمور البالغة الأهمية لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة المقترحة إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة يموَّل من الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. ويقدم هذا المكتب دعم الأمم المتحدة اللوجستي والتشغيلي الشامل إلى البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، بالإضافة إلى توفير حزمة دعم محدود غير فتاك للشرطة الوطنية الهايتية حينما تشارك في عمليات مشتركة أو منسقة مع البعثة. وسيلزم أيضاً زيادة عدد أفراد البعثة، وتزويدها بالمزيد من القدرات العسكرية والمعدات الفتاكة المقدمة من الدول الأعضاء على المستوى الثنائي لمعالجة الثغرات الحالية. ومن شأن ذلك أن يحوّل نموذج تمويل البعثة إلى نموذج هجين يتسم بمزيد من الاستقرار ويمكن التنبؤ به بشكل أفضل ويتضمن تمويلا كبيرا مستمدا من الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام إلى جانب تبرعات معزّزة.

وسيتيح مكتب الدعم تيسير توفير القدرات التمكينية البالغة الأهمية للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، وسيؤدي ذلك إلى إيجاد قاعدة موارد مستقرة ويمكن التنبؤ بها لتنفيذ العمليات وإجراء أي زيادة محتملة لقوام البعثة.

ويُقترح أن يتولى مكتب الدعم المهام التالية:

(أ) تقديم دعم لوجستي وتشغيلي شامل للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني يموَّل بالاستناد إلى نموذج تمويل هجين مؤلف من أنصبة مقررة لعمليات حفظ السلام تخصص للدعم اللوجستي والتشغيلي وتبرعات تخصص لأشكال الدعم الأخرى، ومصمّم خصيصا لتلبية احتياجات البعثة، مثل دفع المرتبات، بما يوفر تمويلا مستقرا ويمكن التنبؤ به ويوجد قاعدة تتيح للبعثة تحقيق قدرتها التشغيلية الكاملة على النحو المنصوص عليه في مفهوم العمليات. ويمكن أن يشمل هذا الدعم المجموعة الكاملة لأشكال الدعم اللوجستي والإداري والتشغيلي المقدَّم عادة لعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ولكن قد يكون نطاقه محدودا نظرا إلى الحجم المتوقع للبعثة وللمنطقة الجغرافية التي ستجرى فيها عملياتها. وقد تشمل

مجالات الدعم أماكن الإقامة، والدعم المعيشي (الغذاء، والوقود، والمياه)، ودعم التنقل (النقل البري، ومراقبة التحركات، والطيران)، والقدرات الطبية في هايتي وخارجها (بما في ذلك الإجلاء الطبي ووصولا إلى مستويات أعلى من الرعاية)، والدعم الهندسي ودعم إدارة المرافق، ودعم الإمدادات العامة، ودعم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية؛

'1' من شأن استخدام التمويل المتأتي من الأنصبة المقررة أن يتيح توفير دعم آخر يشمل تناوب القوات والشراء المحلي. وسيكون الدعم مصمما خصيصا لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبعثة، بما في ذلك من خلال تحديد وتوفير الدعم لقواعد العمليات المؤقتة وغيرها من عمليات النشر التشغيلية المؤقتة. وسيتوجب أيضا تعديل الدعم المقدم إلى البعثة استجابةً للتغييرات التي ستطرأ على النموذج التشغيلي أو أعداد الأفراد أو أثر نشر البعثة أو غيرها من التغييرات الرئيسية؛

'2' يمكن استخدام عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات لتوجيه الدعم المقدم لفرادى الدول الأعضاء المساهمة في البعثة. وسيستلزم الدعم الممول من الأنصبة المقررة تطبيق إطار المساءلة الخاص بالأمم المتحدة، بما يشمل النظام المالي والقواعد المالية وغيرها من الأطر السياساتية. ومن شأن ذلك أن يفيد أيضا في تحسين استقرار ترتيبات الدعم وإمكانية التنبؤ بها وتعزيز المساءلة من خلال العمليات المالية والتعاقدية وعمليات الإبلاغ المعمول بها في الأمم المتحدة؛

(ب) توفير حزمة دعم محدود وغير فتاك وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، على أن يُموَّل ذلك في معظمه من التبرعات. ويمكن بموازاة ذلك استخدام التمويل المتأتي من الأنصبة المقررة لتوفير الدعم الذي يتيح إجراء عمليات مشتركة بين البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني والشرطة الوطنية، من خلال بناء مرافق عملياتية تدعم التخطيط للعمليات والإشراف عليها بشكل مشترك بين البعثة والشرطة الوطنية، ومن خلال توفير الأساس اللازم لجمع المعلومات العملياتية الحساسة وتخزينها وتبادلها وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين البعثة والشرطة الوطنية؛

(ج) تعزيز القدرات المتعلقة بجمع المعلومات الاستخباراتية والقدرات التحليلية للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني والشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق بإجراء العمليات المشتركة. فالقدرات الداعمة للعمليات المشتركة، مثل مركز للعمليات المشتركة ودعم نظم المعلومات الجغرافية والمراقبة بواسطة مركبات جوية بدون طيار، والممولة من الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، من شأنها أن تمكّن البعثة والشرطة الوطنية من القيام بعمليات فعالة ضد العصابات المسلحة، على أساس الاستناد الى المعلومات الاستخباراتية وعلى نحو يراعي المنظور الجنساني وبما يتيح التصدي للمخاطر المتعددة الأبعاد. وسيمكّن ذلك من تعزيز الإلمام بالحالة السائدة والتخطيط التشغيلي ومن دعم إنفاذ جزاءات الأمم المتحدة.

(د) إرساء قدرات فيما يتعلق بتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وستتكون هذه القدرات، الممولة من الأنصبة المقررة لحفظ السلام، ضرورية لتنفيذ المكتب لولايته وهي أساسية لعمليتي الرصد وتقييم المخاطر للتمكين من تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان باعتبارها شرطا مسبقا لأي دعم تقدمه الأمم المتحدة إلى البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني والشرطة الوطنية الهايتية. وسيظل من مسؤوليات البعثة إنشاء

وتنفيذ آلية امتثال لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره 2699 (2024). وينبغي أن يقترن ذلك بتدابير وقائية قوية. وينبغي أيضا تحديد مصدر التمويل لأي دعم محتمل للضحايا.

قيادة الدول الأعضاء

يتوقف نجاح استراتيجية استخدام مكتب للدعم تابع للأمم المتحدة كعامل تمكين للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على تعزيز قيادة الدول الأعضاء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال فريق دائم للشركاء يوفّر التوجيه الاستراتيجي للبعثة ويشرف على أنشطتها ويتولى اتخاذ القرارات. ويمكن أن تشمل المهام الرئيسية لهذا الفريق ما يلي: (أ) تأمين التبرعات اللازمة للحصول على الدعم اللوجستي والتشغيلي الذي لا تستطيع الأمم المتحدة توفيره، بما يشمل القدرات العسكرية والمعدات الفتاكة ومرتبات الأفراد؛ (ب) تسهيل تشكيل القوات وتناوب الوحدات حسب الضرورة؛ (ج) توفير التمثيل والتنسيق الاستراتيجيين للبعثة. وسيعمل الفريق الدائم عن كثب مع الممثل الخاص للبعثة.

2 - *تمكين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من تنفيذ ولايته وتولي مسؤوليات جديدة*

في المسار الثاني، ينبغي تمكين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من تنفيذ ولايته السياسية على نحو أفضل، بما ييسّر تحقيق الاستقرار السياسي وإجراء الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة. وتشكل المساعي الحميدة التي يبذلها المكتب ودعمه للحوار السياسي وتوفيره المساعدة الانتخابية أمورا محورية في الجهود الدولية المبذولة لاستكمال عملية الانتقال وإقامة مؤسسات الدولة المنتخبة والمشروعة.

وإلى جانب دعم الحوار السياسي والأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية، سيركّز المكتب في الأجل المتوسط على الأولويات التالية التي تُعتبر أساسية لنجاح إجراءات الإنفاذ المتخذة ضد العصابات. وسيسترشد في عملية التنفيذ بالأولويات المحددة وبالموارد المتاحة:

(أ) تصميم ودعم برامج انشقاق أفراد العصابات ومغادرتهم لها بشكل آمن، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء الذين جندتهم العصابات قسراً. وإيجاد سبيل آمن ومأمون وذي مصداقية ومنظّم ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية للراغبين في ترك حياة العصابات وراءهم هو أمر أساسي مكمل لعمليات القضاء والشرطة. ويضمن هذا النهج استدامة النجاحات العملياتية لأنه يوقف عملية التجنيد. ومن خلال المبادرات المجتمعية المحددة الأهداف، مثل حملات التوعية والمبادرات الموسعة للحد من العنف المجتمعي، ستستهدف هذه البرامج العصابات التي تَظهر فيها توترات داخلية أو علامات تشير إلى وجود خيبة أمل، والمجتمعات المحلية التي يمكن تعزيز وجود الدولة فيها لمنع عودة العصابات، والأحياء التي توفر بدائل اقتصادية مجدية لاستيعاب المنشقين من خلال توفير سبل عيش مستدامة. وستظل المساءلة أمرا محوريا لضمان ألا يعني الانشقاق الإفلات من العقاب؛

(ب) توفير الدعم للسلطات الهايتية في معالجتها لإجراءات احتجاز الأفراد الذين يمثلون خطورة عالية. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير لضمان الاحتجاز الآمن والإنساني للأفراد في مرفق مخصص للموقوفين الشديدي الخطورة. وسيُنشأ هذا المرفق، الذي ستتولى إدارته المديرية المعنية بإدارة السجون والذي سيحظى بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، كجزء من المبادرات الثنائية القائمة لدعم البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، وسيخضع لإشراف إضافي من موظفين دوليين معنيين بشؤون السجون؛

(ج) دعم السلطات في مقاضاة الموقوفين ذوي الخطورة العالية. وينبغي أيضا تقديم دعم كبير للسلطات من أجل التحقيق مع الأفراد الشديدي الخطورة الذين توقفهم البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني ومن أجل مقاضاتهم واحتجازهم. وينبغي تقديم هذا الدعم إلى السلطة القضائية في بورت أو برنس من خلال خلية لدعم الادعاء تابعة للمكتب تضم خبراء في علم الأدلة الجنائية والتحليل الجنائي والتحقيقات المالية وفي مجال العنف الجنسي والجنساني وغير ذلك من التخصصات الرئيسية؛

(د) تمكين السلطات الهايتية من تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة بفعالية، ولا سيما حظر الأسلحة. ويمكن إنشاء وحدة متكاملة لدعم الجزاءات تابعة للأمم المتحدة داخل المكتب من أجل التوعية بنظام الجزاءات، وتدريب ومساعدة السلطات المعنية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على تنفيذ الجزاءات، والعمل بمثابة مركز تنسيق يعنى ببناء القدرات التقنية للسلطات الهايتية فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات، بما يشمل دعم وضع إجراءات تنظيمية محلية لتنفيذ تدابير حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر. ونظراً إلى أن مظاهر العنف المسلح والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع لا تقتصر على بورت أو برنس، ينبغي أن تكون للوحدة القدرة على العمل في جميع أنحاء البلد. ويتطلب ذلك تعزيز أمن المكتب وتمكينه من العتاد الجوي لتنفيذ ولايته في جميع المقاطعات. ويمكن تعزيز توفير المزيد من الدعم التقني والموارد لتنفيذ ولاية موسعة، وذلك بواسطة وحدات متخصصة تركز على إدارة الأسلحة والذخيرة لمساعدة هايتي في إدارة مخزوناتها من الأسلحة والذخيرة، وعلى دعم إدارة الحدود لتنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة وحظر السفر. وأخيرا، ينبغي أن تؤدي أعمال الأمم المتحدة أيضا إلى دعم إجراء عملية محلية ترمي إلى تنفيذ تدابير تجميد الأصول والإبلاغ عنها؛

(هـ) إنشاء آلية مشتركة مع الحكومة لتنسيق إدارة معدات محددة مقدّمة من الشركاء إلى الشرطة الوطنية الهايتية والتحقق من إدارتها، مثل المركبات التكتيكية والأسلحة النارية والذخيرة. وستتحمل هذه الآلية المشتركة المسؤولية أيضا، بدعم من الشرطة التابعة للمكتب وبتنسيق وثيق معها، عن التحقق من ضبط الأسلحة النارية والذخيرة غير القانونية التي تصادر من العصابات ومجموعات الدفاع عن النفس.

ومن المهم بالقدر نفسه تمكين المكتب من تنفيذ ولايته دون أن يضطر إلى إجراء المزيد من عمليات الإجلاء المؤقت خلال فترات تصاعد عنف العصابات التي من المرجح أن تستمر. ويمكن تحقيق هذه الأولوية التشغيلية في عام 2025 من خلال توفير موارد أمنية كافية وفعالة من حيث التكلفة، مع تقاسم التكاليف مع مكتب الدعم الجديد حسب الحاجة. ومن المحتمل أيضا أن يتطلب ذلك زيادة كبيرة في الميزانية العادية للمكتب في عام 2026. وسيكون بمقدور المكتب، إذا تمت حمايته بشكل أفضل وعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن يحقق الأولويات المحددة أعلاه.

الافتراضات والمتطلبات

تستند هذه الأدوار التي يُقترح أن تؤديها الأمم المتحدة في هايتي إلى الافتراضات التالية:

هايتي

- تمسك هايتي بزمام الأمور فيما يتعلق باستعادة سلطة الدولة وسيادة القانون، بفضل مسؤولية وطنية قوية وعملية سياسية شاملة للجميع.
- يحتاج مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي إلى عوامل تمكين أمنية إضافية، مما سيؤثر على ميزانيته.
- تقود الشرطة الوطنية الهايتية عملية مكافحة العصابات الإجرامية، بدعم من البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني والأمم المتحدة.

البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني

- يستمر إذن مجلس الأمن، في إطار ولاية قوية مسندة للبعثة، باستخدام القوة حتى يتم التصدي للتحديات الراهنة المتعلقة بالحماية وللتهديدات الأمنية السائدة حاليا. وستظلّ ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني والنشر الكامل لأفرادها أمرين بالغي الأهمية إلى أن يوضع حد لسيطرة العصابات على المناطق الرئيسية وإلى أن تحافظ أجهزة إنفاذ القانون على قدراتها ووجودها بشكل ثابت.
- يتطلب تقديم الأمم المتحدة لحزمة دعم شاملة إلى البعثة استثمارات كبيرة من ميزانية حفظ السلام.
- توفر الدول الأعضاء الرئيسية للبعثة، من خلال زيادة التبرعات، التوجيه الاستراتيجي والمساءلة والقدرات الأساسية، بما فيها الأعتدة الفتاكة وغير الفتاكة والمرتبات.
- تقوم الدول الأعضاء بزيادة مساهمتها بالأفراد لتوفير العدد اللازم منهم لتنفيذ ولاية البعثة تنفيذا فعالا.

مكتب الدعم

- يتعين أن تحدَّد بشكل رسمي العلاقة بين مكتب الدعم والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، بما في ذلك إتاحة عملية للاتفاق على التغييرات في ملاك موظفي البعثة وهيكلها وأثر عمليات البعثة واحتياجات الدعم الأخرى.
- يتعين إبرام اتفاقات بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بأفراد في البعثة حتى تظل المساءلة عن استخدام أموال الأنصبة المقررة المخصصة لحفظ السلام قائمة بالشكل المناسب.
- تشكل الظروف الأمنية السائدة والمعوقات المتصلة بالبنية التحتية ومحدودية الخدمات التجارية المتاحة تحديات كبيرة أمام إنشاء مكتب الدعم، وتستلزم اتباع نهج تدريجي في تقديم الدعم.
- تتوقف جدوى الدعم اللوجستي والتشغيلي الذي تقدمه الأمم المتحدة على مدى تقديم الدول الأعضاء تبرعات كافية لسد النقص الذي تشكو منه البعثة فيما يتعلق بالموظفين والمعدات العسكرية والأعتدة الفتاكة.

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

- ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية من الميزانية العادية لتوفير العتاد الأمني الكافي لإتاحة عودة جميع موظفي المكتب.
- سيتعين توفير المزيد من الموارد لدعم برنامج للانشقاق، وتنفيذ الجزاءات، وجمع المعلومات وتحليلها، وسيتوجب إدارة قدرات الشرطة الوطنية بشكل تدريجي ابتداء من عام 2026. ويمكن إدراج هذه المتطلبات الإضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 إذا اتخذ مجلس الأمن قرارا في آذار/مارس أو نيسان/أبريل.

الهدف المتوخى في الأجل الطويل

من أجل تحقيق الهدف المتوخى في الأجل الطويل المتمثل في توطيد هياكل الأمن والحوكمة في هايتي لضمان الاستقرار الدائم ودعم سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للجميع، سيتوجب على مجلس الأمن النظر في إجراء تغييرات في وجود الأمم المتحدة خلال الفترة التي تسبق اختتام أعمال البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

وتشمل الغايات الرئيسية لتحقيق الهدف المتوخى في الأجل الطويل ضمان توفير تدريب وتجهيز جيدين لقوات الأمن في هايتي، بما فيها الشرطة الوطنية والقوات المسلحة، لمواجهة عنف العصابات وإنفاذ القانون بفعالية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للجميع بشكل أفضل، واتسام مؤسسات الدولة وهياكل الحوكمة المنتخبة ديمقراطيا بالشفافية وخضوعها للمساءلة بشكل متزايد، ودعم سيادة القانون من خلال نظام قضائي ونظام إصلاحيات أكثر فعالية؛ وتحقيق استقرار سياسي يدعم التنمية المستدامة.

ومن السابق لأوانه تحديد كيف ستكون ولاية ونطاق وهيكل بعثة للأمم المتحدة تكون مهمتها تحقيق هذا الهدف الطويل الأجل، بما في ذلك تحديد الحاجة المحتملة للعنصر العسكري وعنصر الشرطة. وستتوقف هذه القرارات على أثر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على الأوضاع الأمنية، واستدامة هذه المكاسب، والتقدم المحرز في العملية السياسية.

خاتمة

إن كل موجة هجمات إجرامية جديدة تشنّ على المجتمعات المحلية والمؤسسات في هايتي هي دليل مؤسف على أن الوقت ينفد. وعلينا أن نتصرف بسرعة. وأنا مقتنع بأن اتباع نهج تدريجي إزاء الأمم المتحدة، على النحو المفصل أعلاه، يمكن أن يؤدي إلى عكس الاتجاه المروع والتصاعدي لعنف العصابات الذي شهده البلد طوال عام 2024 وبداية عام 2025. وتتخذ البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني شيئاً فشيئاً شكل جهد حقيقي متعدد الجنسيات لدعم هايتي. ويجب علينا جميعاً أن نساندها باعتبارها جهدا فوريا وذا مصداقية يُبذل لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على مكافحة العصابات المسلحة ومنع توسعها في السيطرة على المناطق وحماية شعب هايتي.

وسيكون استخدام الأنصبة المقررة لحفظ السلام لتوفير الدعم اللوجستي والتشغيلي من الأمم المتحدة للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني أمراً بالغ الأهمية. ويجب على الدول الأعضاء المساهِمة أن تتكاتف لدعم قيادة كينيا للعمليات من خلال توفير التوجيه السياسي والاستراتيجي والمساعدة على اتخاذ القرارات. وأهيب بجميع الدول الأعضاء أن تظل على التزامها إزاء البعثة بتوفير احتياجاتها من التمويل والأفراد. وأحث أيضا الدول الأعضاء على تعزيز الجهود من أجل وضع حد لتدفق الأسلحة والذخيرة التي تؤجج العنف في هايتي، بسبل منها إجراءات المنع وتعزيز تنفيذ حظر توريد الأسلحة.

ولم تذهب الدعوات لحفظ السلام سدى. فالأمانة العامة درست بعناية هذا الأمر باعتباره خيارا مطروحا، ونحن على استعداد للقيام بذلك مرة أخرى بعد أن تصل البعثة إلى مرحلة استقرار فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها.

ونجاح عملية الانتقال السياسي في هايتي، هو فضلا عن ذلك، أمر محوري لتعزيز المشاركة الدولية. وفي نهاية المطاف، يجب أن تقابَل الجهود الدولية المبذولة لتحسين الظروف الأمنية بجهود وطنية مماثلة لإنهاء الأزمة السياسية. وهذان هما المساران اللذان لا غنى عنهما واللذان يعتمد كل منهما على الآخر لدفع البلد قدما نحو استعادة سيادة القانون وتعزيز المؤسسات وتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء الانتخابات.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**